

## مقدمة

يرتكز عمل المديرية العامة للبيئة على خمسة مبادئ أساسية هي الإنماء المتوازن، التنمية البيئية المستدامة، الملوث يدفع، تشجيع الاستثمارات البيئية المجدية والحماية من خلال الوقاية. ويعتبر العمل الوقائي من أهم هذه المبادئ إذ يركز على تدارك الأضرار البيئية وتدهور الموارد الطبيعية قبل حدوثها من خلال اعتماد أفضل الخيارات التقنية والإتمائية المتاحة. ولعل إدماج التحديات البيئية ومبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلاد وبرامجها من أهم أوجه العمل الوقائي (الغاية التاسعة من الأهداف الإنمائية للألفية) الذي يعتبر واجب كافة الفرقاء والمعنيين في القطاعي العام والخاص، والمجتمع الأهلي. وفي هذا الإطار تعمل المديرية العامة للبيئة من خلال مصالح الوزارة المختلفة لأن تكون البوصلة للمضي في الاتجاه الصحيح...

رئيس مصلحة المحافظة على الطبيعة بالإناة  
المنسق الوطني لمشروع التقييم البيئي المتكامل



م. مليا شمس



## أهداف التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة

يهدف التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة الى إدخال معايير يبيته في آلية تخطيط وبرمجة القرارات العامة ومن ثم تنفيذها، بغاية التخفيف من المشاكل التي تعمق التنمية المستدامة. إنبثق هذا المفهوم عن إعلان الألفية للأمم المتحدة وكؤسه قانون حماية البيئة رقم ٤٤٤ / ٢٠٠٢ إذ نصت المادة ٢٢ (ج) على ضرورة إجراء دراسات تقييم بيئي لأي اقتراح أو برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطل منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته.

## تعريف التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة

إن التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة هي منهجية علمية تسهل عملية استشراف وتقييم النتائج والتبعات البيئية المستقبلية التي قد تنجم عن مشاريع القرارات العامة وخاصة تلك التي تهدف إلى رسم خطط، أو برامج قد تطل منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته أو شريحة معينة من المجتمع.

يقتصر تطبيق هذه المنهجية على المؤسسات العامة، إذ أن قراراتها تحدد الإطار العام لتنفيذ عدد من المشاريع، والاستثمارات، والأشغال المستقبلية، وبهذا يختلف عن دراسة الأثر البيئي التي تنحصر بمشروع محدد من حيث المضمون والنطاق وطبيعة التوصيات.

تسهل عملية التقييم البيئي المتكامل :

- تؤدي الى مشاكل تلوث وتبعات قانونية ومادية، وما الى ذلك من مشاكل غير منظورة بهدف توفير الوقت والمال في المستقبل.
- دعم الدولة ومساعدتها على تنفيذ التزاماتها وواجباتها بشكل عام، كالإنفاقيات الدولية والإقليمية.
- تيسر دراسة الأثر البيئي للمشاريع الكبيرة أو الملوثة عن طريق إختزال بعض المواضيع أو المشاكل التي يمكن تلخيصها في مرحلة مبكرة قبل تنفيذ المشروع.
- تفعيل عملية التخطيط والبرمجة في القطاع العام وتعزيز مبدأ الشفافية.

- تحديد الآثار البيئية المحتملة على المستوى العام (اي على مستوى الوطن، أو المنطقة الجغرافية، أو القطاع الإنتاجي والإجمالي، أو المجموعات)، وذلك بهدف تعزيز الآثار الإيجابية وتفاذي أو تخفيف الآثار السلبية في مرحلة مبكرة.
- اعتماد نظرة شمولية متكاملة مبنية على التعاون والتكامل المحتملين بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين البيئة الطبيعية من جهة أخرى في سبيل وضع إستراتيجيات تتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة.
- لفت النظر في مرحلة مبكرة الى النتائج السلبية المحتملة التي قد

## أمثلة عن الإجراءات المعنية بمنهجية التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة

- التعديلات التشريعية والإنفاقيات الإقليمية والدولية (كالإنفاقيات الزراعية والبيئية واتفاقيات التبادل التجاري)
- المخططات التوجيهية (كمخططات التنظيم المدني واستعمال الأراضي)
- التوجهات الاقتصادية والمالية (كسياسات الدعم والسياسة الضريبية)
- تطوير القطاعات الإنتاجية (كالزراعة، والنقل، والصناعة، والسياحة)
- تحقيق غايات إجتماعية معيئة (كالمساعدات الدولية، وسياسة التنمية)
- إدارة الموارد الطبيعية (كحماية الشاطئ، وإدارة الغابات، والمقالع والكسارات)

## المعنيون بالتقييم المتكامل لانعكاسات السياسات والخطط والبرامج العامة

- جميع الوزارات والمؤسسات العامة
- صناع القرار (كجلس الوزراء ومجلس النواب)
- إستشاريو القطاع الخاص (عند الإستعانة بهم من قبل المؤسسات العامة)
- المعنيون من المجتمع الأهلي ( وخاصة النقابات والتجمعات المهنية)
- الجامعات ومراكز الأبحاث المختصة

## التقييم البيئي المتكامل لانعكاسات الخطط والبرامج العامة في لبنان

تقوم وزارة البيئة حالياً بتنفيذ مشروع التقييم الإستراتيجي البيئي وتطبيقاته في تخطيط وجهة إستعمال الأراضي في لبنان الذي يؤمّله الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج لايف ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يهدف المشروع بشكل عام الى تطوير المنهجية لتتناسب مع خصوصيات الواقع اللبناني واحتياجاته. تتمحور النتائج المرتقبة للمشروع حول:

- تحديد الأطراف القانونية، والمؤسسية والإجراءات الملائمة لتطبيق هذه المنهجية في لبنان
- تنمية القدرات البشرية في القطاعين العام والخاص عن طريق التدريب والتوعية
- التنمية المؤسسية وخاصة فيما يتعلق بإدخال المنهجية المقترحة في عمل الإدارات العامة
- تطبيق المفهوم عملياً في مجال تخطيط وجهة إستعمال الأراضي نظراً لأهمية هذا الموضوع وتأثيره المباشر وغير المباشر على البيئة والتنمية.